

نشرية تصدر عن  
مركز المرأة العربية للتدريب  
والبحوث - كوثر  
جوان/يونيو - 2016

عدد - 61

# كوثر: بنات

إطلاق جائزة نجيبة الدمروني  
لأفضل مقال صحفي حول قضايا المرأة العربية

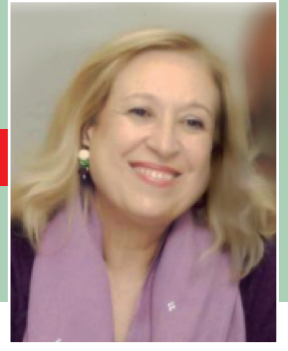
مشروع تطوير مهارات المجتمع المدني في  
مجال المرافقة وإدارة الصراعات المجتمعية:

ما هي الاجندة العالمية  
للتنمية المستدامة 2030

4 بالمائة : نسبة حضور المرأة  
كموضوع رئيسي في الأخبار

من أجل القضاء على الممارسات الضارة بالفتيات

«كوثر» يعد لإطلاق مشاريع اقتصادية  
مدرة للدخل لنساء الكوت ديفوار



## الإفتتاحية

د. سكيينة بوراوي

المديرة التنفيذية

# خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في صلب عمل «كوثر»

مساهمة كل الفاعلين التنمويين المحتملين ضمن مقاربة تشاركية، وخاصة منظمات المجتمع المدني، والبرلمانات الوطنية، والمؤسسات الأكاديمية والإعلاميين، وذلك على الصعيدين والإقليمي والوطني.

فلقد عرف المجتمع المدني ووسائل الإعلام في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة تطورا كبيرا على مستوى الكم والكيف، وكان أثرهما مؤكدا في تغيير عدد من الأوضاع في بعض البلدان، كما أسهما، ولا يزال، في تشكيل رأي عام مؤثر وفي صياغة جملة من المعايير وصيغ التعامل مع المؤسسات الرسمية ومع القضايا، وهما بذلك قوة دافعة يمكن استثمار طاقاتها من أجل التغيير الإيجابي والنهوض بالإنسان والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في إطار من الشراكة مع مختلف الفاعلين التنمويين ومن الحرية المسؤولة والتكامل.

إن المنطقة العربية تمر اليوم بمشاكل معقدة، وتعرف بعض بلدانها أزمات بعضها خانقة بل وخطيرة في كثير من الأحيان مثل اختلال الأمن والصراعات المسلحة والإرهاب. إن هذا الوضع العربي يجعل من الشراكة مع المجتمع المدني وقطاع الإعلام أحد الحلول الممكنة بل لعله من أفضلها للبقاء على الحراك التنموي وطنيا وإقليميا، والعمل على تحسين مؤشرات التنمية الشاملة والمستدامة للجميع وتحقيق تغيير حقيقي في ظروف عيش الناس. فالمجتمع المدني والإعلام هما المؤهلان أكثر من غيرهما لأدائها اعتبارا لقربهما من الناس ومعرفتهما للعناصر المحددة لمواقفهم وسلوكياتهم.

وفي مسار مواكبته لأهداف التنمية للألفية وتعزيزه لقدرات منظمات المجتمع المدني، وأخذا بعين الاعتبار ما راكمه من عمل على امتداد سنوات عديدة في إطار شبكته العربية حول النوع الاجتماعي والتنمية، «أنجد»، يواصل «كوثر» سعيه لتكريس هذا المسار واستثماره في العمل على المساهمة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030. حيث ينطلق المركز قريبا في تنفيذ مشروع جديد حول «دور المجتمع المدني والإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، بهدف إعداد مكونات المجتمع المدني والإعلاميين بالدول العربية وتنمية قدراتهم، حتى تكون مساهمتهم فاعلة وبارزة في تحقيق أهداف خطة التنمية وتحقيق التغيير الإيجابي المنتظر والذي التزمت به كل دول المنطقة ودول العالم. وهو مشروع مدعم من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» سوف يمكن هاتين الفئتين المستهدفتين وعلى امتداد السنتين من آليات متابعة التزامات الدول وتقييم تقدم الإنجاز ومناصرة أهداف التنمية المستدامة •

أطلقت الأمم المتحدة في الأول من جانفي 2016 رسميا جدول أعمال خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي اعتمده المجموعة الدولية بالإجماع، والمتضمن 17 هدفا طموحا و 169 غاية، وذلك من أجل القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة، والتصدي لكل أشكال العنف والتعدي على الحقوق، وتحقيق التنمية الشاملة التي لا تستثني أحدا، والتصدي لتغير المناخ وضمان حقوق الأجيال القادمة...

لقد أكدت الخطة على أن مقاربة التخطيط الفوقي لم تعد صالحة بعد أن ثبتت حدودها، وأن الغاية الأسمى من التنمية تبقى «التغيير» نحو الأفضل، التغيير في قدرات الناس ومستوى عيشهم، والتغيير في الأطر والظروف المحيطة بهم، وفي أحوال الأرض وأنماط التعامل معها ومع عناصرها، والتغيير أيضا في طرق العمل والتنفيذ وتجسيم الأهداف. لذلك اختير للخطة عنوان يستبطن مفهوم التغيير: «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030» من خلال دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى جوانب هامة تتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات الفعالة.

ولم يسبق أن حظي برنامج عمل أو خطة عالمية يمثل ما حظيت به أجندة التنمية العالمية لعام 2030 وأهدافها من تشاور عالمي غير مسبوق ساهمت فيه الحكومات والخبراء والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة ومنظومات دولية عدّة وقطاع الأعمال.

إن ما تحقّق في المنطقة العربية، خلال العقدين الماضيين، هام ويتّرجم عن تقدّم بارز في عدة مجالات، غير أن هذا التقدم كان دون المأمول في كثير من الدول والأوضاع، غير متساوٍ بين البلدان وحتى داخلها، مما أدى إلى إبقاء ملايين البشر خارج نطاق التنمية المنشودة، وآخرين يعانون من أثر الحروب والصراعات واختلال الأمن والتطرّف والإرهاب، إضافة إلى وضع الفئات الأكثر ضعفا وهشاشة من ذوي الإحتياجات الخاصة ونساء وأطفال وكبار السن في العديد من البلدان.

إن المنطق والموضوعية يفرضان مواجهة تلك التحديات والصعاب والمستجدات والتعاطي معها بمقاربات ومنهجيات مختلفة ومبتكرة من ضمنها اعتماد نهج الشراكة بين كل المتدخلين المحتملين وذوي المصلحة والالتزام الجدي به. إن نطاق جدول الأعمال الجديد وطموحه يتطلبان

# إطلاق جائزة نجيبة الحمروني لأفضل مقال صحفي حول قضايا المرأة العربية

غيب الموت في التاسع وعشرين من شهر ماي 2016 ابنة مركز «كوثر» الزميلة والصديقة والصحفية البارزة النقيببة السابقة للصحافيين التونسيين نجيبة الحمروني التي وافتها المنية بعد صراع طويل مع المرض.

واعترافا بدورها البارز ولمسيرتها ضمن فريق عمله، وتثمينها لتاريخها النضالي المشرف، أعلن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» إطلاق جائزة نجيبة الحمروني لأفضل مقال صحفي حول قضايا المرأة العربية. وهي مسابقة دورية عربية دأب المركز منذ سنة 2000 على تنظيمها لاختيار أفضل مقال صحفي حول قضايا المرأة العربية وأوضاعها، بلغت سنة 2015 دورها الرابعة عشرة. وهي مسابقة مالية تحكّمها لجنة مستقلة من أبرز الإعلاميين والأكاديميين العرب. وستشهد الدورة 15 التي يعلن عنها في شهر سبتمبر 2016، الإطلاق الرسمي للجائزة في ثوبها الجديد باسم رئيسة تحرير نشرية «كوتريات» نجيبة الحمروني.

التحقت نجيبة الحمروني منذ سنة 2000 بفريق مركز «كوثر» صحفية خارجية متعاونة، ثم انضمت رسميا إلى الفريق في سنة 2003 وتولت رئاسة تحرير نشرية «كوتريات» حتى وافتها المنية. تميزت بنشاطها النقابي النضالي، وعاشت مسيرة حافلة بالإنجازات، حيث كانت عضو المكتب التنفيذي لأول نقابة منتخبة للصحافيين التونسيين خلال الفترة 2008 - 2011، ثم انتخبت نقيببة للصحافيين التونسيين للفترة 2011 - 2014 استبسلت خلالها في الدفاع عن حرية الإعلام وحقوق الصحافيين. كما اختيرت كذلك لتكون من ضمن أعضاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي عهدت إليها مهمة دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي.

سنة 2015 حصدت جائزة شخصية العام لحرية التعبير من نقابة الصحفيين، ووسام الجمهورية - الصنف الثالث في عيد المرأة بتونس. تميزت بدمائة أخلاقها ومهنيتها العالية وكفاءتها، كما تحلت بالنزاهة والصدق والأمانة. رحلت تاركة لكل زميلاتها وزملائها بالمركز عميق الأثر وأجمل الذكريات، وستظل ذكراها وبصمتها مرافقة لمسيرة المركز على الدوام •

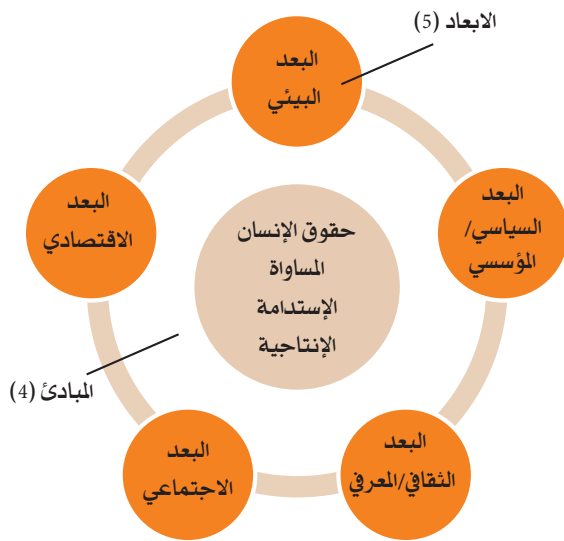
# ما هي الأجندة العالمية للتنمية المستدامة 2030

اختار قادة العالم المجتمعين في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين في 25 أيلول/سبتمبر 2015 عنواناً لأجندة التنمية العالمية للعقد ونصف القادمين هو «تحويل عالمنا». ولم يكن ذلك من قبل الصدفة إذ يواجه عالمنا اليوم مشكلات ومخاطر كبيرة تهدد الانسان والأرض معاً. فهناك تحديّ التغير المناخي الذي احتلّ خلال السنوات الماضية رأس قائمة الأولويات العالمية، ولا يزال. وهناك أيضاً مسألة إحلال السلام والأمن العالميين التي عادت بقوة منذ أيلول 2001، وهي اليوم من القضايا الأكثر أهمية في العالم، وهي ليست مشكلة إقليمية أو محلية كما يبدو أحياناً في بعض الخطاب الدولي. وهناك أيضاً تحديّ تفشي الفقر واللامساواة بصفته جوهر التحديّ الاجتماعي - الاقتصادي الذي عاد وظهر أيضاً بقوة بعد أزمت 2007 - 2008، والذي لا يزال قائماً من خلال تجليات كثيرة ليس أقلها تحديّ الهجرة من الجنوب إلى الشمال الذي ليس سوى نتاج هذه الهوة التنموية بين العالمين، وتعاطم اللامساواة والتفاوت بين البلدان وداخلها، وغيرها من القضايا. هنا أيضاً نجد أن بعض الخطاب العالمي الذي يغفل هذه المشكلة أو يحاول حصرها في بلدان بعينها، إما يخاطر بارتكاب خطأ فادح لأنه لا يرى أو لا يعترف بالرابط الكوني بين الأزمات المتنقلة من بلد لآخر، والمتكررة بين عقد وآخر، ولا يقدم علاجاً عاماً لها.

إن خطة التنمية العالمية، وتحويل عالمنا، يواجهان هذا التحدي مثلث الأضلاع: السلم والأمن - الفقر والتفاوت - التغير المناخي، وأي اغفال لأي ضلع من الأضلاع الثلاثة ستكون له آثار وتداعيات سلبية على مستقبل العالم بأسره.

ويخلص الشكل البياني أدناه هذا التصور.

## الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية المستدامة (الأبعاد والمبادئ)



## بين أهداف الألفية وأجندة 2030

كانت أهداف الألفية الإنمائية (2000 - 2015) عبارة عن قائمة مختصرة بأولويات التنمية العالمية الأكثر إلحاحاً في ذلك الوقت، وهي محدودة مقارنة بخطة التنمية المستدامة 2030، كما أنها كانت مصاغَةً بالدرجة الأولى من منظور الدول الأقل نمواً في العالم، وهو ما جعل عدداً من البلدان ذات مستوى التنمية المتوسط أو المرتفع تعتبر نفسها غير معنية بها عملياً.

أما أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، فقد تمت صياغتها من منظور مختلف، حيث أنه كان هناك سعي لتكون أكثر اتساعاً وشموليةً لجهة المضمون؛ كما أنها صممت لتكون إطاراً لأهداف تنموية ذات طابع كوني شامل، بمعنى أنها صالحة لكل الدول، بحيث تستطيع كل دولة أن تجد فيها ما يلائم وضعها، وأن تستخدمها كإطار شامل للتخطيط التنموي. لذلك

## أجندة 2030 في إطار مفهوم التنمية

ترافق العمل على إعداد أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 مع مراجعة مفهوم التنمية نفسه في سعي واضح لتطوير مفهوم (باراديجم) التنمية البشرية، وتقديم تصور أكثر تقدماً لمبادئه ومكوناته. في هذا السياق تضمنت تقارير اللجان التحضيرية والتقارير التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة أفكاراً تطوّر مفهوم التنمية البشرية المستدامة وتربطه ربطاً محكماً بالأجندة التنموية للأعوام القادمة. وفي اعتقادنا أن هذا أمرٌ ضروري ومفيد، وله انعكاسات إيجابية على كيفية فهم أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، وكيفية تكييفها بحسب الخصائص الوطنية، وتنفيذها الأمثل من خلال الشراكة مع كل الأطراف التنمويين بما في ذلك المجتمع المدني.

نفهم هذا الترابط من خلال العناصر التالية:

- تلافياً لأي التباس، نحن نقرأ مصطلح التنمية المستدامة باعتباره مرادفاً لمصطلح التنمية البشرية المستدامة، التي تشمل كل أبعاد العملية التنموية، ولا تقتصر على بعدٍ دون آخر.
- نعتبر أن أبعاد (أو مكونات) التنمية هي خمسة: البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي/المؤسسي، والبعد الثقافي/المعرفي، وهي أبعاد متساوية الأهمية.
- نعتبر أن المبادئ التي تحكم مفهوم التنمية هي الأربعة التالية: المساواة (أو العدالة)، وحقوق الانسان، والاستدامة، والإنتاجية/الفعالية.

الأجندة، كما يوجه سياساتنا وتدخلاتنا وأساليب عملنا، بما في ذلك مبدأ الشراكة ودورها وآلياتها. ثمة ثلاث مبادئ حاسمة لا بد من احترامها والتزامها في مقاربة أجندة 2030، هي:

1. التكامل، أي اعتماد النظرة التكاملية إلى الأجندة والأهداف والغايات التي تضمنتها، وتلافي المقاربة المجتزأة والقطاعية.
2. الملكية الوطنية والقيادة الوطنية للعملية التنموية وذلك من خلال تكييف الأجندة العالمية بحسب الخصائص والأولويات الوطنية (والإقليمية ودون الإقليمية)، وإعادة انتاجها في صيغة أجندة وطنية تلتزم بها الحكومة والأطراف الوطنية كلها.
3. الشمولية والتضمين inclusion من خلال الالتزام الفعلي بمبدأ الشراكة، وضمان مشاركة حقيقية وفعالة لجميع الأطراف الشريكة في العملية التنموية على مختلف المستويات وفي مختلف المراحل.

وما لم يتم الالتزام بهذه المبادئ الموجهة، فإننا أمام خطأ تكرر النهج القطاعي والمجزأ السابق، الأمر الذي يعني أننا لن ننجح في تحويل الأجندة العالمية إلى خطط وطنية، ولا أن ننجح في تحقيق الأهداف، ولا في تحديد الأدوار التي يفترض أن يقوم بها كل طرف، لاسيما المجتمع المدني ومن ضمنهم مجموعات البحث والتفكير والإعلاميين والأكاديميين.

## أهداف التنمية المستدامة

- 1 الهدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- 2 الهدف القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- 3 الهدف ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- 4 الهدف ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- 5 الهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- 6 الهدف ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- 7 الهدف ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- 8 الهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- 9 الهدف إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
- 10 الهدف الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- 11 الهدف جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- 12 الهدف ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- 13 الهدف اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- 14 الهدف حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- 15 الهدف حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- 16 الهدف التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
- 17 الهدف تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

هي تتجاوز الأولويات المباشرة، لتكون أكثر ارتباطاً بعملية التنمية الشاملة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وهذه نقطة هامة يجب أن لا تغيب عن البال.

من ناحية أخرى، لا بد للنتيجة بأن الوثيقة المسماة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، هي وثيقة متكاملة مكونة من أربعة عناصر لا تتجزأ هي التالية:

- أولاً، الإعلان ويتضمن الرؤية المشتركة والمبادئ والمرجعيات؛
- ثانياً، الأهداف والمرامي التنموية المحددة؛
- ثالثاً، وسائل التنفيذ والشراكة العالمية؛
- رابعاً، المتابعة والمراجعة (وقد جرى في وقت لاحق - نهاية آذار/مارس 2016 اعتماد قائمة المؤشرات المخصصة لرصد التقدم عالمياً، وأصبحت جزءاً من الأجندة).

## مكونات خطة التنمية المستدامة لعام 2030



نلفت النظر إلى ذلك تلافياً للوقوع في الاجتزاء الذي طبع السياق الغالب في التعامل مع الأهداف الإنمائية للألفية حيث جرى إهمال إعلان الألفية وخارطة الطريق لتنفيذ إعلان الألفية، وتم التعامل مع قائمة الغايات والأهداف على أنها أجندة التنمية للألفية بين 2000 و2015 معزل عن المكونات الأخرى الأكثر أهمية. ونحن أمام احتمال الوقوع في خطأ مماثل مع أجندة 2030 والاقتصاد على التعامل مع قائمة الأهداف الـ 17 والمرامي الـ 169 وهذه خطأ فادح.

## كيف نقارب أجندة 2030؟

أحد الدروس المستفادة من التجربة السابقة تقضي بالعمل والسعي لتلافي هذا الإخترال والإجتزاء. إن أجندة 2030 هي أشمل من أهداف وغايات التنمية المستدامة، وأهداف وغايات التنمية المستدامة هي أشمل من الصيغة الترويجية لها. ويجب عدم الخلط بينها، كما يجب أن لا ننسى الإعلان والمبادئ الموجهة الواردة في القسم الأول من أجندة 2030، علماً أن هذا القسم يحيل إلى وثائق وتقارير أخرى، منها خطة عمل أديس أبابا، وخطة عمل ريو 20+، وخطة عمل إسطنبول للدول الأقل نمواً، وخطة باريس للتصدي لتغير المناخ، ومنهاج وخطة عمل بيجين... الخ، بالإضافة المرجعيات التأسيسية لاسيما مجمل منظومة حقوق الإنسان، والترابط بين السلم والأمن والتنمية، ومفهوم التنمية البشرية وغيرها مما يشكل الأساس الذي تقوم عليه أجندة 2030، والفضاء (أو الحيز) الذي تتحقق ضمنه. يشكل كل ذلك البوصلة وناظم المعايير والإطار المرجعي الشامل الذي يفسر مضمون



# من أجل التأسيس لبيئة سياسية وقانونية واجتماعية مؤازرة وداعمة لحقوق النساء

لبنى النجار

## كوثر 2011 - 2016 إضاءات على أهم المحطات

منذ بعثه، أخذ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» على عاتقه مهمة النهوض بأوضاع النساء والفتيات وتعزيز البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية لتكون أكثر دعماً لحقوق النساء ومكانتهن في المجتمع. وشهدت سنة 2011 (تاريخ انطلاق الثورات العربية) منعرجاً في مسيرة عمل المركز حيث اجتهد في ملاءمة برامجه مع متطلبات المرحلة بما يعزز من مشاركة المرأة على جميع المستويات.

إن الاشتغال مع مختلف الفاعلين على قضايا النساء وحقوقهن، يؤكد في كل مرة أن المسيرة ما تزال متواصلة من أجل تعزيز تمتع النساء بحقوقهن الانسانية، لا سيما مع تواصل ترويج وسائل الإعلام في مختلف أنحاء العالم للصور النمطية السلبية عن النساء وأدوارهن، وضعف الوعي الجندي والحقوقى لدى الإعلاميين...

ومركز كوثر لتدريب الإعلاميين، والشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد».

## 2016 : الإعداد لبعث مركز الامتياز للتحقيق العالي

واصل المركز إنجاز أنشطة التحقيق والتدريب المالي للنساء والشباب من الباحثين عن عمل ومن المنتفعين بالقروض الصغرى، ويطمح إلى بعث «مركز الامتياز للتحقيق المالي» كإحدى الآليات العملية الداعمة لبرامجه. سيكون «مركز الامتياز للتحقيق المالي» آلية تساهم في تجسيم توصيات جملة من البحوث ذات العلاقة وفي توفير المعلومة والمهارة الكافيتين للنساء والشباب المقبلين على مبادرات ومشاريع اقتصادية خاصة، وكذا لجمعيات المجتمع المدني حتى تتطور مؤسسياً وعلى المستوى الفردي. وسيكون هذا المركز رافداً جديداً ولبنة أخرى تضاف إلى الآليات الداعمة التي يستند إليها «كوثر» في عمله وهي: بيت كوثر المرجعي لتبادل المعلومات،

## 2015 : إطلاق تقرير «المرأة العربية والتشريعات»

هو التقرير الخامس ضمن سلسلة تقارير تنمية المرأة العربية الذي دأب المركز على إصدارها منذ سنة 2001. تتمثل القيمة المضافة للتقرير، بمراجعته لما يقارب 400 قانوناً وطنياً في كل من البلدان العشرين لجهة المساواة والتمييز، وفي ضوء المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدول والإجراءات التي اتخذتها لتفعيل التزاماتها الوطنية والدولية، كآليات التي تعنى بقضايا المرأة وحقوق الإنسان أو السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة.



## 2012 : بعث مركز التدريب الإعلامي

بهدف إعداد كوادر إعلامية مدربة لتناول قضايا المرأة وحقوقها ومواكبة لمجمل التطورات الخاصة بأوضاعها، وتعزيز مهارات القيادات النسائية في كافة المجالات في التعامل مع وسائل الإعلام واستعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال، بعث مركز «كوثر» سنة 2012 مركز التدريب الإعلامي، الذي يعد ثمرة ما راكمه من خبرات ورصيد معرفي في مجال النوع الاجتماعي والإعلام.

وقد استثمر مركز «كوثر» خبراته في مجال تدريب الإعلاميين على معالجة قضايا المرأة ليني على ما أنجزه سابقا، وفي اتجاه تعزيز نواة المدربين والمدربات التي أهلها للتخصص في قضايا النوع الاجتماعي والإعلام بمدربين جدد من ذوي الكفاءة العالية، يمكنها مستقبلا تأمين البرامج التدريبية المماثلة على المستوى المحلي.

## 2011 : دعم الشباب وهياكل المجتمع المدني

إيماناً منه بمتطلبات المرحلة الراهنة نتيجة مع عرفته بلدان المنطقة من تحولات وحراك، أولى مركز «كوثر» كلا من الشباب وهياكل المجتمع المدني اهتماماً خاصاً ترجم عبر تنفيذ برامج ترمي إلى تمكين هاتين الفئتين من مهارات ومعارف للاضطلاع بدور مركزي في إنجاح مسارات الانتقال الديمقراطي وإرساء مبادئ الحرية والحكم الرشيد والديمقراطية... تنتزل هذه البرامج ضمن جهود المركز لإدماج النساء الشابات سواء الناشطات في المجتمع المدني أو المهمشات في مسارات التغيير والتطوير.

تمثل هذه البرامج نماذج مما التزم المركز بتنفيذه متبنياً منهج التشبيك والشراكة كصيغة للتنسيق والتكامل بين الفاعلين الميدانيين وتبادل التجارب الناجحة والخبرات.

## 2014 : توسيع نطاق المشاريع المدرة للدخل من موريتانيا وتونس وفلسطين والسودان إلى السنغال

مكنت دراسات المركز في مجال التمكين الاقتصادي من تطوير دوره من مستوى تعزيز المعرفة إلى مستوى خلق المبادرات الاقتصادية التي تساعد فئات عديدة من النساء على تحسين أوضاعهن وأوضاع أسرهن. واستلهاما لتجاربه في بعث المشاريع المدرة للدخل لفائدة النساء في كل من السودان وموريتانيا وتونس وفلسطين، انطلق المركز في تنفيذ مشاريع أخرى مدرة للدخل في مناطق ريفية السنغال تستهدف حوالي 200 من النساء لمساعدتهن في بعث مشاريعهن الخاصة، وتوعيتهن ورفع قدراتهن في مواضيع: النوع الاجتماعي والحقوق، التثقيف المالي، العنف القائم على النوع الاجتماعي... وسوف تكون الكوت ديفوار هي المحطة الموالية.

## 2013 : إطلاق تحالف الجمعيات العاملة على قضايا المرأة لمناصرة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

يضم أكثر من 50 منظمة أهلية عربية، تعمل سوياً من أجل تنفيذ برامج للتعبة من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20 في تفاعل مع برنامج عمل بيجينغ وأهداف الألفية للتنمية. يساهم التحالف في تأسيس قوى ضغط قصد دعم الحقوق الإنسانية للمرأة، ويشارك في إعداد التقارير الوطنية التقييمية ويتولى تنفيذ أنشطة لتنمية قدرات النساء والفتيات في مجال الضغط والمناصرة للمطالبة بحقوقهن والتمتع بها.



## مشروع تطوير مهارات المجتمع المدني في مجال المرافقة وإدارة الصراعات المجتمعية؛

### شباب آمنوا بدور المجتمع المدني فشاركوا فيه

أما الآنسة فضيلة ناجح من جمعية «قابس الفاعلة»، فقد تميزت بحماسها المفرط لما تقوم به من دور في جمعيتها خدمة لمجتمعها المحلي وبالتالي خدمة لوطنها ككل، فهذه المهندسة الشابة كانت واحدة من المؤسسين لهذه الجمعية لإيمانها بدور المجتمع المدني في هذه المرحلة من تاريخ تونس، وقد أكدت أنها استفادت كثيرا من الدورات التدريبية التي شاركت فيها والتي منحها تقنيات عملية في المهارات التواصلية والقيادية والوساطة في حل الصراعات في مجتمعها المحلي.

أما في الكاف فقد كان اللقاء في مقر جمعية «المرأة والتقدم» بجمع من الشباب من الجمعيات الشريكة لهذه الجمعية من معتمدي السرس والدهماني وقد كانوا يتقدون حماسا لعملهم. أكد أحمد العبيدي أنه يؤمن بدوره كشاب قادر على التغيير من خلال العمل الجمعياتي الذي يمارسه، رأي تقاسمه مع مريم شبيب وهي شابة من منزل بورقية تنتقل بشكل شبه يومي من مدينتها إلى مدينة بنزرت أين يوجد مقر جمعية «الحق في الاختلاف» التي تنشط فيها وهي تقول إن ذلك واحد من مصادر سعادتها حيث تشعر بالكثير من الشغف للمشاركة في أنشطة جمعيتها خاصة. وقد لمست التغيير الذي حصل لها وهو تغيير قالت أن عائلتها أيضا لاحظته بشكل ايجابي لذلك شجعتها على النشاط الجمعياتي. بفضل برنامج الدعم الذي انتفعت به، تقوم مريم بتدريب شباب من جمعيات شريكة لتقاسم معارفها الجديدة ولتعميم الفائدة.

هذه الحقائق حول المشاركة في العمل الجمعياتي والتغييرات التي يعرفها الناشط المجتمعي من خلال ما يتلقاه من تدريبات ودورات تكوينية أكدته أيضا سندس بلخيرية من جمعية «صوت المرأة» بجمال وضحي الجورشي من جمعية «اليافعات واليافعين» بتونس العاصمة. وهو ما يترجم الرغبة التي تسكن كل هؤلاء في تقديم الإضافة في محيطهم والخروج من حالة التلقي السلبي إلى الفاعلية والحركية اثباتا للذات ومساهمة في ارساء تقاليد مجتمعية جديدة.

من قصة في الجنوب الغربي التونسي إلى جربة في الجنوب الشرقي، فقابس والكاف وجمّال ونابل وبنزرت وتونس العاصمة وغيرها من المناطق في تونس، شباب آمنوا بأهمية دور المجتمع المدني في الرقي بوطنهم لذلك بادروا بالانخراط في جمعيات تونسية تأسست بعد الثورة ليقدموا الإضافة ويكتسبوا خبرات جديدة. الشابة أمينة زريقة من جمعية «مواطنون» بقفصة تحدثت عن تجربتها في العمل الجمعياتي فقالت «لقد تغيرت وأصبحت أكثر وعيا بحقوقتي وواجباتي، كما أصبحت أبادر بالفعل المضيف ولا أنتظر هدايا الآخرين». تقوم أمينة اليوم بتأطير الشباب الذي التحق حديثا بالجمعية. هذا التغيير أرجعته أمينة إلى برنامج الدعم الذي انتفعت منه، كما أرجعته إلى التواصل والتعامل مع فاعلين في عديد الجمعيات المشاركة في هذه الدورات التدريبية. زميلتها في نفس الجمعية مروى عليمي ورغم ما بدا عليها من خجل، فقد أكدت بأنها عرفت نقلة نوعية في شخصيتها حيث أصبحت أكثر قدرة على التواصل مع الآخر وعرض أفكارها بينما كانت قبل المشاركة في العمل الجمعياتي منطوية على ذاتها وغير مهتمة بالشأن العام مثلما هو الأمر اليوم.

ومن قصة إلى جربة كان اللقاء مع نجوى بن خميس من جمعية «خليج للبيئة البحرية» فهذه السيدة الشابة تركت مولودها الذي يبلغ من العمر خمسة أشهر لتشارك في دورة تدريبية بتونس العاصمة معتبرة أن ذلك يدخل في إطار «إيماني بدوري كامرأة تونسية فاعلة في محيطها وتسعى إلى تغييره بما اكتسبته من مهارات ولا أكتفى بدور المتلقية السلبية لما يقدمه الآخرون بل أنا مؤمنة بدوري في لعب دور محوري في المجتمع المحلي الذي أعيش فيه. أنا اليوم مدربة في عديد المجالات خاصة في مهارات التواصل بين الأفراد، مهارات القيادة، التواصل غير القائم على العنف.



## مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» والجمعيات : حلم مشترك يجمعنا

## السلط المحلية والمجتمع المدني : من القطيعة إلى التواصل

عندما سألنا كل الجمعيات التي التقينا أعضائها عن التعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» في إطار برنامج «تطوير مهارات المجتمع المدني وقدراته القيادية في مجال التدريب والمرافقة وإدارة الصراعات المجتمعية» كان الجواب واحدا: المركز ليس ممولا بل هو رفيق مسيرة من التأسيس لهذه الجمعيات وضمان استمراريتها حتى يشتد عودها وتصبح فاعلة في إطارها المحلي وحتى الوطني. محمد المنصوري من جمعية «إبصار لثقافة وترفيه ذوي الاعاقة البصرية» يرى أن ما يجمع جمعية «إبصار» ومركز «كوثر» هو حلم مشترك من أجل الإرتقاء بالعمل الجمعياتي خاصة بالنسبة له ولأعضاء الجمعية الذين يعتبرون العمل الجمعياتي مناسبة لهم لإثبات الذات والاندماج الفاعل في المجتمع التونسي. كما رأيت ضحي الجورشي من جمعية «اليافعات واليافعين» بتونس أن العلاقة بين الجمعيات ومركز «كوثر» تجاوزت العلاقات المهنية فهي تقول «أنا اعتبر نفسي جزءا من هذه المؤسسة وأدين لها بالكثير خاصة في مستوى التكوين والتدريب والمرافقة التي منحها للجمعية التي أنشط فيها». رأي شاركتها فيه شمس الأصيل بلغيث من جمعية «النهوض بالشباب الريفي» بغرداية التي بينت أن علاقة جمعيتها والمركز ليست علاقة ممول بجمعية شريكة بل هي علاقة تواصل لها فرادتها مؤكدة «أنا تعاملت مع مانحين دوليين والفرق بينهم وبين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» أن هذا الأخير يتميز بالمتابعة لما تنجز الجمعية بعيدا عن المراقبة بل في إطار دعم القدرات وضمان الاستمرارية لعمل الجمعية وهو رأي شاركتها فيه سندس بلخيرية من جمعية «صوت المرأة» بجمال وفضيلة ناجح من جمعية «قابس الفاعلة» وعادل الكيلاني من جمعية «مواطنون» بقفصة ونجوى بن خميس من جمعية «جليج للبيئة البحرية» بجزيرة وجمال فتاح من جمعية «إرادة للتنمية» بقصر قفصة الذي يقول «لا نرى في المركز دور المانح فقط بل هو من الفاعلين لتحقيق المساواة ونشر مبادئ الحقوق الكونية التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان».

كل الآراء اتفقت على أن العلاقة تتجاوز التظاهرات المالية إلى العمل في العمق من خلال التدريب والتكوين لضمان الاستمرارية والإشعاع محليا ووطنيا.

أصبحت تتمتع بصورة جيدة جدًا في محيطها لذلك كان التواصل، مع الجمعيات الشريكة من ناحية والسلط المحلية من ناحية أخرى وخاصة النيابات الخصوصية لبلديات الكاف والسرس والدهماني، يسيرا. وباتت هناك علاقة تعاون لحل الإشكاليات التي تعرفها هذه البلديات. عن هذا التواصل تقول هنده «عندما تمتلك قدرات ومهارات تواصلية جيدة تجد الآذان صاغية لك وهو ما تحقق» وأضافت «ويُدعم ذلك ما تقوم به الجمعية من أعمال جعلها محل ثقة من المواطنين والسلط المحلية».

سندس بلخيرية من جمعية «صوت المرأة» بجمال قالت عندما طرحنا عليها السؤال حول التواصل مع السلط المحلية «أن الثقة بالنفس من خلال اكتساب مهارات قيادية وتقنيات تواصل تجعلك قادرا على التواصل البناء مع محيطك بل وتقوم بدور الوساطة عند حدوث خلافات طارئة»، وهو ما قامت به جمعية «صوت المرأة» بجمال عندما حصل خلافا بين ممثلي السلط المحلية، قامت الجمعية بالتنسيق مع الجمعيات الشريكة على الصعيد المحلي ثم بإصدار بيان دعت فيه الأطراف المتنازعة إلى الحوار البناء وهو ما تحقق، وتم تجاوز الخلاف بين الطرفين بوساطة من عضوات الجمعية.

لعب دور المسهل والوسيط لحل الخلاف بين السلط المحلية والمواطنين قامت به جمعية «قابس الفاعلة» حيث تقول عضوة الجمعية فضيلة ناجح إنهم يتواصلون مع السلط المحلية بعد عقود من الجفاء حيث قامت الجمعية بالوساطة بين ممثلي السلط المحلية ومتساكني منطقة وذرف فيما يتعلق بالتخلص من النفايات وقد نجحت الجمعية بما امتلكنه من مهارات وقدرات تواصلية وتقنيات للحوار على تجاوز المشكل، وأرجعت فضيلة ذلك لما تتمتع به جمعية «قابس الفاعلة» من مصداقية لدى الطرفين.

أن تكون فاعلا في مجتمعك المحلي ومرجعا يلتجئ إليه عند الطوارئ فتلجأ خطوة إضافية في الطريق الواثقة بالنجاح..

كيف يتحول شاب أو شابة من الرفض القاطع للتعامل مع السلط المحلية إلى واحد من مراجع هذه السلط في حل بعض المشاكل التي تعرفها مجتمعاتهم المحلية؟ وكيف كانت طريقة التعاون بين الطرفين؟ وهل نجحت هذه الأطراف في تجاوز موروث كبير من القطيعة يعود إلى سنوات ما قبل الثورة؟

عندما طرحنا هذه الأسئلة على جمال فتاح الناشط في جمعية «إرادة للتنمية» بقصر قفصة، أجابنا بابتسامة تحمل الكثير من الدلالات وقال «كنت من الذين يجن جنونهم كلما حدثني أي شخص عن التواصل مع السلط المحلية واعتبر ذلك بمثابة الخيانة لذاتي وأفكاري» ويضيف «لكن بمجرد انخراطي في العمل الجمعياتي والمشاركة في الدورات التكوينية حول آليات التواصل وضرورة فتح قنوات تواصل مع السلط المحلية حتى نحقق ما نسبو إليه من خلال عملنا الجمعياتي تغير الأمر عندي، فقد بت أمتلك تقنيات التواصل وكيفية تجسير العلاقة مع هذه السلط»

جمال فتاح والجمعية التي ينشط فيها باتا مرجعا في قصر قفصة، فالسلط المحلية تلجأ إليها لحل بعض المشاكل التي تواجهها مع المواطنين الغاضبين. وأرجع جمال ذلك إلى الثقة التي تحظى بها الجمعية لدى متساكني المنطقة والإنجازات التي حققتها خاصة في مجال في فض بعض الإشكاليات البيئية وتفعيل ومتابعة تنفيذ أكثر من 31 مشروعا معطلا. وقد بات مقر الجمعية بمثابة الملتقى الذي يجتمع فيه ممثلو السلط المحلية والمواطنون للحديث عن المشاكل العالقة والتوصل إلى حلول ممكنة لها. ويلعب أعضاء الجمعية ممن تلقوا تدريبا في إطار مشروع «تطوير مهارات المجتمع المدني وقدراته القيادية في مجال التدريب والمرافقة وإدارة الصراعات المجتمعية» دور المسهل لهذا الحوار.

ما عاشه جمال فتاح عاشته أيضا هنده ثليجان من جمعية «المرأة والتقدم» بالكاف. فبعد قطيعة مع السلط المحلية ونتيجة للمشاريع والدورات التكوينية التي تقوم بها الجمعية

# 4 بالمائة : نسبة حضور المرأة كموضوع رئيسي في الأخبار

يتجاوز حضورها في الإذاعة 16 بالمائة مقابل 84 للرجل. وفي الصحافة المكتوبة شكلت نسبة حضور المرأة 20 بالمائة مقابل 80 بالمائة للرجل وكذلك التلفزيون حيث كان حضورها المرأة بنسبة 22 بالمائة مقابل 78 بالمائة للرجل.

و إذا ما أخذنا بعين الاعتبار النطاق الجغرافي للقصة، فإن مصادر المعلومات تبقى رجالية عموما على المستوى الوطني بنسبة 80 بالمائة وهو من المؤشرات التي برزت كذلك خلال رصد 2009. وعلى المستوى المحلي، تكون المرأة المصدر بنسبة 19 بالمائة فقط وعلى المستوى الإقليمي بنسبة 24 بالمائة و17 بالمائة على المستوى العالمي. وباعتبار نتائج الرصد سنة 2009، فإن هذه المؤشرات قد سجلت تراجعا باستثناء البعد العالمي حيث كانت المرأة مصدرا للأخبار العالمية سنة 2009 بما يعادل 14 بالمائة. وتأتي المرأة كموضوع رئيسي في الأخبار بنسبة إجمالية لا تتجاوز 4 بالمائة مع تواجد أساسي بنسبة 27 بالمائة كموضوع في الأخبار التي تهتم العلوم والصحة.

أما على مستوى تقديم الأخبار، تفيد نتائج الرصد أن الصحفيات يتواجدن بنسبة أكبر عند تغطية أخبار الشؤون الاجتماعية والقانونية (55 بالمائة) في حين يتركز تواجد الصحفيين الرجال في الأخبار الاقتصادية (31 بالمائة) وأخبار المشاهير (22 بالمائة).

واحتلت المرأة الصحفية موقعا متقدما بالمقارنة مع الرجل في كافة وسائل الإعلام التقليدية. فبرز توقيعا للمقالات بنسبة 61 بالمائة في الصحافة المكتوبة ومقدمة أخبار بنسبة 71 بالمائة بالإذاعة. وكان الحضور الأهم للمرأة بالتلفزيون حيث بلغ نسبة 89 بالمائة.

وكان الصحفيون رجلا ونساء أكثر ظهورا عموما عند تقديم الأخبار الوطنية والمحلية فيما كان ظهور المرأة الصحفية أكثر تداولا عند تقديم الأخبار الوطنية (65 بالمائة مقابل 33 بالمائة للرجل) وأقل حضورا عند معالجة الأخبار المحلية (26 بالمائة مقابل 49 بالمائة للرجل).

وبخصوص الأخبار العالمية، فإن ظهور الرجل كان ضعيفا (9 بالمائة) في حين أنه كان منعدما تماما بالنسبة إلى المرأة. ويشار إلى أن معالجة الأخبار

عقد مركز «كوثر» خلال شهر مارس-آذار 2016 لقاء إعلاميا لعرض نتائج تقريره الوطني التونسي حول «من يصنع الأحداث: عدم المساواة الجندرية في الأخبار»، الذي تم إعداده في إطار مشروع الرصد الإعلامي العالمي GMMP لسنة 2015، ويشارك فيها مركز «كوثر» للمرة الثانية على التوالي بعد رصد سنة 2009. قدم المركز أهم نتائج التقرير وتوصياته، مستعرضا كذلك برامجه الحالية والمستقبلية في مجال تعزيز حضور النساء في وسائل الإعلام. فما هي أهم نتائج رصد حضور النساء والرجال في الأخبار؟

## لبنى النجار



القطيعة التي كانت موجودة بين المواطن ووسائل الإعلام التي كانت تقتصر على ترديد رسائل تنحصر في أنشطة الشخصيات السياسية التابعة للنظام السياسي القائم آنذاك.

ومن حيث تناول وسائل الإعلام بمختلف محاملها لموضوع المرأة، فإن حضورها تراجع بالمقارنة مع نتائج الرصد لسنة 2009 حيث كان بنسبة 27 بالمائة في حين اقتصر خلال عملية الرصد لسنة 2015 على نسبة 19 بالمائة في وسائل الإعلام التقليدية و 23 بالمائة في الصحف الالكترونية.

وبقي حضور المرأة ضعيفا في المواضيع السياسية والاقتصادية، حيث لم يتجاوز 23 بالمائة وبنسبة 22 بالمائة في الشؤون الاجتماعية والقانونية في حين تركز بنسبة 29 بالمائة ضمن مواضيع العلوم والصحة.

## حضور المرأة في الإعلام

كما واصلت وسائل الإعلام التونسية نهج التمييز تجاه المرأة حيث كان حضور الرجل طاغيا في أغلب وسائل الإعلام التقليدية بالمقارنة مع المرأة التي لم

تركزت التغطية الصحفية في الصحافة التونسية على الأحداث ما بعد العملية الإرهابية التي استهدفت متحف باردو يوم 18 مارس 2015، ولم يتم التركيز بشكل مميز على مسألة المرأة. فقد تزامن يوم الرصد مع عدد من الأحداث الدولية والوطنية الأخرى التي جرت في تونس.

وخلافا لنتائج الرصد لسنة 2009 حيث تركز اهتمام وسائل الإعلام التقليدية على المواضيع السياسية وخاصة منها الأخبار المتعلقة بالنشاط الحكومي، فإن نتائج عملية الرصد لسنة 2015 لوسائل الإعلام التونسية التقليدية بمختلف محاملها بينت أن الاهتمام تركز على مواضيع المجتمع والصحة (343 خبرا) والمشاهير (143 خبرا) والجرائم والعنف (132 خبرا). وبخصوص الصحف الالكترونية، فقد تركز الاهتمام إلى جانب مواضيع المشاهير ومسائل المجتمع والصحة، على المسائل السياسية.

ويعكس التحول الذي طرأ على اهتمامات وسائل الإعلام في تونس ما شهدته الساحة الإعلامية والسياسية بعد الثورة حيث حاولت وسائل الإعلام الاقتراب أكثر من مشاغل المواطن بهدف تجاوز

للمرأة فيها مكانة متميزة كالمواضيع التي تكون فيها المرأة عادة مستثناة مثل السياسة الداخلية وشؤون الحكم والأحداث العالمية أو التظاهرات والتحركات الشعبية...

## أولويات العمل للمرأة القادمة

ارتبطت قضية المرأة و/في الإعلام بعدد الآراء والمواقف التي تؤكد أن وسائل الإعلام والقائمين عليها وكذلك مهنيو ومهنيات هذا القطاع لم يبذلوا بعد الجهد اللازم سواء في اتجاه التعاطي مع قضايا المرأة حسب مقتضيات الواقع أو في الأخذ في الاعتبار لوجود المرأة في كافة المجالات وبالتالي ضرورة إفساح المجال أمامها للتعبير عن كل الأحداث مثلها مثل الرجل ولتبرز في كل الأدوار التي تضطلع بها حقيقة في الحياة.

ولم تستفد المرأة في تونس من الدور الجديد للإعلام انطلاقاً من فترة ما بعد الثورة حيث لم يكن الطرح الإعلامي لمختلف القضايا المجتمعية منصفاً للمرأة والرجل على حد سواء ولم توفق المعالجة الإعلامية في رسم التنوع على مستوى أدوار وأوضاع مختلف فئات المجتمع. ويعود ذلك إلى عدم إدراك صانعي القرار في المؤسسات الإعلامية أن قضية المرأة ليست قضية فئوية ومناسباتية بل تندرج في خضم الحراك السياسي والمجتمعي، وكذلك عدم تفتن منتجي المضامين الإعلامية إلى مظاهر التمييز المتعددة لاسيما غير المعلنة منها والتي لا تحظى باهتمام كبير.

إن وسائل الإعلام التي واكبت التحولات السياسية والاجتماعية لمجتمع ما بعد الثورة والديناميكية والحراك على مستوى الحقوق بمعزل عن مكانة المرأة وأدوارها، يؤكد أن الثقافة المؤسسية تمثل حاجزاً منيعاً يقف أمام عمليات التغيير. إذ تشير عديد الدراسات إلى أنه حتى داخل المؤسسات التي توفر مبادرات وفرصاً عادلة، فإن الثقافة السائدة تظل صامدة ومقاومة. كما تعيد المؤسسات الإعلامية إنتاج التقسيم التقليدي للأدوار داخل المؤسسة حيث يوجد الرجال في أعلى الهرم والنساء في قاعدته، وهي حتماً ممارسات تطل المؤسسات الإعلامية التي رغم ارتفاع عدد الإناث فيها خاصة على مستوى فريق التحرير، لم ينعكس ذلك على مستوى المضامين المنشورة.

وأمام هذا الوضع، فإن وسائل الإعلام مدعوة إلى إدراج التدريب على إدماج النوع الاجتماعي في العمل الإعلامي ضمن البرامج التدريبية التي يستفيد منها كادرها الإعلامي، وتفعيل البنود الخاصة بصورة المرأة ضمن ميثاق الشرف الإعلامي ودفع كادرها الإعلامي على احترامها وتطبيقها. كما أن المنظمات ومراكز البحث العاملة في مجال المرأة، مدعوة بدورها إلى مزيد الانفتاح على وسائل الإعلام والعمل على ترسيخ علاقات التعاون والعمل المشترك معها ●

لمزيد الاطلاع على نتائج التقارير :

<http://whomakesthenews.org/gmmp/gmmp-reports/gmmp-2015-reports>



وفيما يتصل بتحدي الأخبار للصورة النمطية، فإن النسبة الأهم من نتائج الرصد تفيد أن الاخبار التي تم إعدادها من قبل صحفيات لا تتحدى الصورة النمطية ما عدا نسبة 10 بالمائة تهم المشاهير في حين جاءت نسبة 20 بالمائة من الاخبار التي أنتجها صحفيون رجال تتحدى الصورة النمطية وقد تركز مضمونها على أخبار العلوم والصحة.

أفضت عملية رصد الإعلام ليوم 25 مارس 2015 إلى أن وسائل الإعلام التونسية تواصل نهج التمييز تجاه المرأة حيث كان حضور الرجل طاغياً في أغلب الوسائل المرصودة بالمقارنة مع المرأة.

## ضعف جلي بالوعي الحقوقي والجندي

ومازالت المرأة الصحفية غير متفطنة إلى أهمية إدراج منظوري الحقوق والنوع الاجتماعي في معالجتها للأخبار إذ بينت عملية الرصد أن اهتمام المرأة الصحفية يظل ضعيفاً عند تغطية المسائل التي تهم الحقوق والنوع الاجتماعي.

## الفرص المهدورة

رغم ما شهدته مجال الإعلام في تونس بعد الثورة من ثراء وانفتاح ومبادرات تعديلية وكذلك من اتساع هامش حرية التعبير، فإنه وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمرأة، أفادت نتائج الرصد أن الأخبار لم تتحدى الصور النمطية إلا في بعض الحالات في المواضيع المتصلة بأخبار المشاهير أو أخبار العلوم والصحة. كما لم تتم ملاحظة اهتمام خاص بمسألة المساواة بين الجنسين في أغلب القصص المنشورة. ولم تسع أغلب المواضيع إلى تناول مسألة المساواة بين الرجل والمرأة ما يجعل نسبة الفرص المهدورة هامة وشاملة لمواضيع تهم مسائل تقليدية كانت المرأة تحظى فيها بمكانة متميزة من ذلك التربية والعناية بالأطفال، والمسائل المتعلقة بالحياة اليومية مثل النقل والدين أو مواضيع أخرى كان بالإمكان أن يكون

العالمية سجلت تدنيا بالمقارنة مع نتائج رصد 2009 حيث كان بنسبة 86 بالمائة للرجال و14 بالمائة للنساء. ويفسر هذا التراجع بالأهمية التي أصبحت توليها وسائل الإعلام للشأن الوطني بعد ثورة 14 جانفي 2011.

## الأخبار من منظور النوع الاجتماعي والصورة النمطية

يبين الرصد أن المرأة الصحفية تتناول المسائل التي تهم المرأة كموضوع نسبياً أقل من الرجل وذلك بنسبة 7 بالمائة مقابل 8 بالمائة بالنسبة إلى الصحفيين من الرجال. ويكون هذا الأمر معكوساً عند تناول المرأة الصحفية للرجل كموضوع حيث تكون النسبة 5 بالمائة في حين أن هذه النسبة تكون أقل عند تناول الرجل الصحفي للرجل كموضوع حيث تكون النسبة 2 بالمائة. وبخصوص الريبورتاجات، فإن الصحفيين سواء أكانوا من النساء أو الرجال فإن النسبة كانت متعادلة (7 بالمائة) من حيث إبراز المرأة كموضوع أساسي.

كما خلصت عملية الرصد إلى أن الصحفيين الرجال لهم الأسبقية من حيث تناول الريبورتاجات التي تتناول مسائل المساواة حيث نجد نسبة 100 بالمائة بالنسبة إلى الريبورتاجات التي تتناول موضوع المرأة، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 20 بالمائة بالنسبة إلى المرأة الصحفية. كما أن الصحفيين من الرجال يهتمون بهذا الجانب عند تناول الريبورتاجات التي تهم مواضيع التنظيم العائلي وبنسبة أقل في المسائل الاقتصادية في حين يغيب هذا الجانب تماماً لدى المرأة الصحفية عند تناول أغلب المواضيع مع إشارة طفيفة لهذا الجانب في المواضيع المتعلقة بالدين.

وبخصوص المسائل المتعلقة بالصور النمطية، تبين أن القصص تتناول بشكل ضعيف هذه الجوانب حيث لم تتم الإشارة إلى هذه الجوانب إلا بنسبة 9 بالمائة عند التطرق إلى الأخبار التي تهم العلوم والصحة في حين غاب هذا الجانب تماماً في الأخبار الاقتصادية وقضايا الجريمة والعنف.

# بعد السنغال... نساء الكوت ديفوار ينتفعن بخبرة كوثر في المجال الإقتصادي

أحمد عبد الناظر

لقد حصلت القنعة مبكراً بمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بأن تمكين المرأة شامل أو لا يكون، وأن تطوير قدراتها المعرفية ورفع درجة الوعي لديها بحقوقها الإنسانية شرطان أساسيان لانطلاقها والرفع من منزلتها ومكانتها في الحيز الأسري والحيز المجتمعي، إلا أنهما لا يكفیان. فلا بدّ من أن يتجسّم كل ذلك في الفعل وفي المواقف والسلوك وردود الفعل تجاه الأوضاع الصعبة والتحديات خاصّة.

لذلك لم يتوقّف مركز «كوثر» عند إنتاج كمّ هائل من المعرفة حول أوضاع المرأة العربية من خلال الدراسات العلمية والبحوث الميدانية والتحليل العميقة، ونشر نتائج أعماله على محامل متنوعة ومتعدّدة. ولم يكتف بتدريب النساء والشباب والرجال والناشطين ضمن مكونات المجتمع المدني حول قضايا المرأة العربية في كل بلدان المنطقة والتحديات التي تواجهها في حال السلم والاستقرار كما في حال النزاعات والتهجير والحروب، بل حرص على أن يساهم، ولو بقسط يسير، في أن تتعزّز المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة وأن تتمكن الفقيرات منهن خاصة والمهمّشات من أن يدخلن شيئاً فشيئاً في دائرة المبادرة والإنتاج والكسب. ويكون ذلك من خلال مساعدتهن على بعث مشاريع جماعية منتجة والانخراط، ولو بمستويات متواضعة في البداية، ضمن الدورة الاقتصادية المحليّة من خلال استثمار خصوصيات المناطق والجهات وعبر تثمين المنتجات والمواد الأولية المتوقّرة.

البلد وعلى أوضاع المرأة وخاصة الريفية فيه ومستويات مشاركتها، ومدى ممارستها لحقوقها والفرص والعراقيل التي تتدخّل في مآل مثل هذه المشاريع.

## الكوت ديفوار: فرص أكيدة وتحديات كبرى أمام المرأة

الكوت ديفوار هو بلد يقع غرب إفريقيا تبلغ مساحته 322 000 كم2 وعدد سكانه حوالي 22 مليون ساكن (2012). ويبلغ معدّل الخصوبة الكلي بالبلد 5.0 أطفال لكلّ امرأة (2012-2011) بواقع 3.7 طفل لكلّ امرأة في المناطق الحضرية و3.6 في المناطق الريفية. ويتضمّن البلد أربع مجموعات عرقية كبرى وحوالي ستين عرقاً.

وهي متواصلة ويقع تعهدها باستمرار، لضمان ديمومتها ونجاحها.

واعتباراً للتماثل الكبير بين أوضاع المرأة العربية وظروف عيش المرأة في عدد من الدول الإفريقية وخاصة في غرب إفريقيا، والتحديات التي يواجهونها، واستثماراً لتجربته ولنجاحات مبادراته في المجال، انطلق «كوثر» منذ عام 2015 في نقل خبرته إلى بعض الدول الإفريقية وذلك من خلال بعث مشروعين مدرين للدخل لفائدة 200 امرأة ريفية بأربع مناطق من السينغال، يتواصل العمل فيهما بثبات مما دفع مناطق أخرى ونساء أخريات إلى المطالبة بالانتفاع بمشاريع شبيهة، وهو الآن في مرحلة وضع الأسس لمشروعين آخرين بالكوت ديفوار بعد أن أطلع على خصوصيات الوضع في هذا

وهكذا انطلق البعد الاقتصادي العملي المنتج الذي كان إرساؤه ضرورة وحاجة، ذلك أن جُلّ الدراسات أكّدت أن الأوضاع المتردّية لنسبة هامة من النساء وعدم ممارستها لحقوقهن، وتعرّضهن للعنف مرتبطة أشدّ الارتباط بأوضاعهن الاقتصادية وبعدم قدرتهن على تأمين حاجياتهن أو المساهمة في الدخل الأسري. هذا إضافة إلى الوقع المعنوي على نفسية المرأة بتحوّلها من مستهلكة، مسيطر عليها، عاجزة حتى عن المشاركة بالرأي، إلى منتجة ومشاركة في تأمين دخل الأسرة وتحسين أوضاعها. إن التمكين الاقتصادي للمرأة ضامن ذو ثقل كبير لتمكينها الشامل ومشاركتها الفاعلة في الشأن الأسري والشأن المجتمعي. تلك كانت رؤية «كوثر» ومنهجيتها التي جسّمتها من خلال مشاريع مدرة للدخل أطلقها بعدد من البلدان العربية



اعتمد الكوت ديفوار سياسة اقتصادية ليبرالية تركز على المبادرة الحرة والانفتاح نحو الخارج. ويعتمد اقتصاد البلد على قطاع فلاحي يرتكز بالأساس على مادتي القهوة والكاكاو (معدل 40 % من الناتج المحلي الخام PIB).

ولقد عاشت البلاد خلال العشرية 1999 - 2011 أزمة سياسية وأمنية كان لها تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكانت المرأة بالطبع في مقدمة الضحايا والخاسرين مثلما هو الحال في كل الأزمات واختلال الاستقرار.

أما على الصعيد الاجتماعي، فيبقى الكوت ديفوار بلدا ذا مؤشر تنمية ضعيف مع مؤشر تنمية بشرية IDH قدره 0.462 سنة 2014 (الرتبة 172 على 187 بلد) كما أن التطور في هذا المجال يبقى بطيئا. وتجدر الإشارة إلى أن الفقر قد تفاقم منتقلا من مؤشر فقر متعدد الأبعاد قدره 0.278 سنة 2002 إلى 0.344 سنة 2011.

ولم تنفك نسبة الفقر النقدي تتزايد لتنتقل من نسبة 33.6 % سنة 1998 إلى 38.4 % سنة 2002 إلى 48.9 % سنة 2008. واستنادا إلى إحصائيات 2014، يعيش 32.4 % من السكان تحت خط الفقر المطلق (42.7 % يعتبرون فقراء حسب المعدل الوطني). ويبقى الوسط الريفي الأكثر تأثرا بالفقر (62.5 % في الوسط الريفي مقابل 29.5 % في الوسط الحضري).

من ناحية أخرى، يبقى تشغيل الشباب خاصة من أوكد الاهتمامات. ففي سنة 2012، يقضي الشباب المتحصلين على الشهادات معدل 6.2 سنة للحصول على وظيفة أولى. ويسود التشغيل الذاتي والتشغيل غير الرسمي مع نسب تبلغ على التوالي 57.7 % و 89.4 % من عدد السكان النشطين. ولا يتمتع حوالي 90 % من العاملين بالتغطية الاجتماعية، وهو ما يعرض عددا كبيرا منهم لانعدام الأمن وخاصة نظرا للرواتب الضعيفة المتأتية بالأساس من المستويات المنخفضة للإنتاجية. وتجاهه الحكومة عدة تحديات وقد تعهدت بإجراء عملية المصالحة وإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. وتتضمن

بين الجنسين (حساب الفارق بين الجنسين) 0.679 مع الرتبة 151 عالميا. وتمثل النساء 60 إلى 70 % من السكان النشطين في القطاع الفلاحي. إلا أنهن لا يتمتعن لا بثمار عملهم (إنتاج ونقل وتوزيع) ولا حتى بسطة المراقبة والتصرف التي يجب أن تعود إليهن، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على ملكية الأرض.

بعض هذه التحديات: الأمن وإعادة إدماج المحاربين القدامى والتماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر وتشغيل الشباب وتنشيط القطاع الخاص.

## ظروف المرأة في الكوت ديفوار

شارك الكوت ديفوار في المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في بيجين Beijing سنة 1995 وتعهد بتنفيذ توصيات المؤتمر المذكور وضمان متابعتها. وطبقا لإعلان الألفية ولأهدافه المتعلقة بالتنمية، اتخذت الحكومة إجراءات ذات طابع سياسي وتشريعي وإداري لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين.

وتم تأكيد وتدعيم مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة المنصوص عليه بالدستور الأول للبلد في دستور 23 جويلية 2000 الذي يمنع كل أشكال التعذيب والعنف المادي والمعنوي والإهانة والإذلال. وتضمن وزارة النهوض بالمرأة والأسرة وحماية الطفولة تنفيذ ومتابعة سياسة الدولة المتعلقة بحماية الأسرة والمرأة والطفولة والشؤون الاجتماعية. أما في الواقع، فإن ظروف المرأة تعكس عدة إخلالات تجعل من المساواة بين الجنسين عملية صعبة التحقيق سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي. ومن المتوقع أن يبلغ مؤشر التحديد

ومع ذلك، بدأت المرأة الريفية بالكوت ديفوار، وإن كان العدد بسيطا، تدريجيا في الحصول على ملكية الأرض وإدارة مزارع فلاحية ذات مساحات كبيرة نسبيا (أكثر من 10 هكتارات) بالنسبة للمنتجات الأكثر تنوعا: قهوة، كاكاو، أناناس، موز، شجر المطاط، زيت النخيل، نبات المنيهوت، ذرة، بطاطا، خضر... كما تتجه النساء نحو ممارسة أنشطة أخرى مثل تربية الأسماك وتربية الماشية والأغنام والدواجن. وبغرض تمكين النساء من أن تكن أكثر كفاءة وتنافسية، قامت الحكومة بفتحهن على تنظيم أنفسهن داخل مجموعات ذات طابع تعاوني قادرة على منحهن أهمية ووزن أكبر في علاقتهن مع المشغلين الاقتصاديين المهتمين بإنتاجهن.

ورغم وجود المساواة القانونية في الحقوق، فإن توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين النساء والرجال بالإضافة إلى التمتع بالموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يبقى غير متساو بشكل كبير بسبب استمرار النماذج التقليدية لتوزيع الأدوار.

## العراقيل التي تقف أمام النهوض بالمرأة في الكوت ديفوار

الفقر: تتأثر المرأة بشكل خاص بالفقر نظرا لوضعيتها غير المستقرة:

- الأمية (67%)
- تدني رواتب النساء عن رواتب الرجال لنفس العمل
- صعوبة الحصول على القروض الرسمية بسبب الإجراءات المصرفية والضمانات والكفالة وكذلك بسبب التعبئة المنخفضة لمخدرات المرأة ولعوامل الإنتاج (أرض، مدخلات ...)
- عدد كبير من الأنشطة دون رواتب (أعمال فلاحية ومنزلية).
- غياب المعلومات حول فرص الحصول على قروض وحول قطاعات نمو الاقتصاد وحول سياسات التسويق.
- التمثيل الضعيف للمرأة في مراكز صنع القرار في المجالات السياسية والمالية والجبائية والتجارية والصناعية ...
- صعوبة الحصول على الملكية العقارية بسبب الحقوق العرفية.
- غياب التكوين التأهيلي للتحكم في تقنيات الإنتاج والتحويل والتسويق والحفظ.

## مركز «كوثر» والمبادرة التغييرية

ضمن الإطار الذي سبقت الإشارة إليه، سعى مركز «كوثر»، بدعم مادي من البنك الإسلامي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية بإفريقيا، إلى استكشاف أفضل السبل والمناهج وأكثرها جدوى وفاعلية للمساهمة في تغيير أوضاع المرأة الريفية الفقيرة بعدد من مناطق الكوت ديفوار. فكثف من اتصالاته بالجهات المعنية وخاصة بعدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني لتكون الشريك الميداني في التنفيذ والمتابع لإنجاز المشاريع والضامنة لاستدامته على أساس أهداف دقيقة ونتائج منتظرة تقع صياغتها والتوافق حولها مسبقا. ثم كانت



للمرأة والرفع من قدراتها المعرفية والمهارية والإنتاجية، وفي الرفع من درجة وعيها بحقوقها وممارستها فعليا. وتمثلت المشاريع المقترحة في أنشطة لتحويل وتسويق المنتجات الفلاحية المحليّة بشمال البلاد وبضواحي أبيدجان، بعث أنشطة منتجة في مجال الخياطة والحلاقة لفائدة الأمهات العزباوات بأحد الأحياء الشعبية الفقيرة جدا، إنشاء مزرعة للدواجن لفائدة مجموعة من النساء بإحدى المناطق الريفية...

وانسجاما مع رؤية «كوثر» ومنهجيته، وبالتوازي مع الإنجازات والمبادرات المادية، تتابع النساء والشابات المنتفعات بالمشاريع دورات تدريبية حول تقنيات العمل الذي سيؤدّينه وحقوق المرأة والصحة الإنجابية ورفع الأمية والتثقيف المالي المبسّط وتقنيات تسويق المنتجات، وهي أنشطة غايتها تعزيز رفع درجة الوعي لدى المنتفعات وإكسابهن مهارات تسمح لهن بالاستثمار الأقصى لمردود عملهن وبالمشاركة في القرار وفي الخيارات سواء داخل الأسرة أو في المجتمع المحلي الذي يتحرك فيه.

زيارة العمل للاطلاع مباشرة وعلى الميدان على قدرات الجمعيات المرشحة لأن تكون الشريك في إنجاز وتسيير المشاريع، والالتقاء بالمنتفعات المحتملات للوقوف على حقيقة أوضاعهن وحاجياتهن ومدى استعدادهن للمشاركة وللعمل المنتج المشترك. كما كان من أهداف المهمة التأكد من دعم المجتمع المحلي والمجتمع المدني والجهات الرسمية للتدخل المنتظر لمركز «كوثر» من أجل خلق أنشطة مدرة للدخل، والمساهمة في تيسير الإنجاز وتجاوز الصعوبات إن وجدت.

كانت اللقاءات والزيارات مكثّفة، وأمكن تعميق التفكير والحوار مع اتحاد جمعيات التنمية بالكوت ديفوار التي تضمّ في عضويتها حوالي 150 جمعية تنموية، ومع جمعية « النهضة والصحة ببواكي» و« جمعية الحقوق والتضامن بإفريقيا» و «الجمعية الوطنية للطفل والمرأة والأسرة»، وقد تقدّمت كلها بمشاريع أو بأفكار مشاريع لفائدة المرأة الريفية والمهمّشة والفقيرة، ترمي كلها إلى المساهمة في التمكين الاقتصادي

## «كوثر» مع النساء في ريف الكوت ديفوار وأدغاله

كان لزاما، في هذه المهمة، أن يقع التواصل المباشر مع النساء حيث يعشن ودون واسطة، لذلك تمّ التحوّل إلى بعض الأحياء الشعبية وإلى الريف بل وإلى أدغال البلاد على مسافة حوالي ألف كلم من العاصمة أبيدجان، وكان اللقاء مع رؤساء القبائل الذين لا يمكن أن يتقرّر شيء في منطقتهم دون مباركتهم. وفي ولاية «دنقلاي» في أقصى الشمال الغربي، وفي مناطق غابية منعزلة تنتشر فيها القرى البسيطة الفقيرة، وعبر مسالك ترابية وعرة وفي إطار طبيعي شبه بكر دون كهرباء ولا

شبكة مياه وحيث يغيب التلفون القار ويصمت المحمول، التقى «كوثر» برؤساء القبائل وبالساكن بما فيهم النساء وكانت له حوارات مع أصحاب النفوذ وذوي السلطة الدينية ومع الأعيان المحليين لتوضيح الغاية من الزيارة واستعداده للمساهمة، ولو بقسط يسير، في تحسين أوضاع المرأة وفي مسؤوليات والتزامات كل طرف.

وإلى جانب اللقاءات الفردية ومع مجموعات صغيرة، كان التواصل مع النساء والرجال والشباب من 4 قرى غابية في باحة رئيس قرية «فانفالا» في اجتماع ضمّ أكثر من 170 شخصا من ضمنهم حوالي 50 امرأة. كان اللقاء فرصة للوقوف على المساندة الجماعية لتدخّل «كوثر» عبّر من خلاله الأعيان والأئمة والشيوخ عن مباركتهم لما سيساهم به المركز، كما أفصحت عديد النساء عن حاجتهن لأنشطة يستزقن منها وتساعدهن على تحسين ظروف عيشهن. ومما تستوجب الإشارة إليه أن تلك المنطقة ذات الأغلبية المسلمة تنتشر بها ممارسة ختان الإناث بشكل كبير وأن عددا من النساء يقمن بذلك العمل وأخريات ينتدبن لهن الفتيات مقابل مبالغ زهيدة، وهن مستعدات للتخلي عن ذلك إن وجدن بديلا يضمن لهن دخلا. وبالرغم من أنّ القانون يمنع عمليات ختان البنات بالكوت ديفوار، فإنّ عشرات الآلاف من البنات لا زلن يخضعن لهذه الممارسات العنيفة.

وكشفت دراسة تمّ إجراءها على عينة تضمّ 670 شخصا مستجوبا في 33 قرية تقع بأقصى شمال الكوت ديفوار بأنّ الظاهرة ما تزال مستمرة وهي مرتبطة خاصة بأسباب اقتصادية.

### السلط الرسمية داعمة لمبادرات «كوثر»:

كان لزاما أيضا، التأكّد من موقف السلط الرسمية من مشروع «كوثر»، لذلك لم يقع الاكتفاء بتطمينات الشركاء المحتملين من جمعيات المجتمع المدني وكان اللقاء مع مستشار وزيرة المرأة والطفولة والنهوض بالأسرة المكلف بالنوع الاجتماعي الذي عبّر عن مساندة الوزارة وكل هيكلها لتدخّل «كوثر» الذي يتنزّل ضمن الأولويات الوطنية وأولويات الوزارة، ووعده بتدليل كل الصعوبات وتيسير نجاح المشاريع وتحقيق أهدافها.

لقد اكتملت الصورة لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث حول الإطار الذي سيتحرّك فيه بالكوت ديفوار، ولانتقاء شركائه المحليين، وهو الآن في المراحل الأخيرة من استكمال مشاريعه هناك والانطلاق إثر ذلك في مرحلة التنفيذ.

إنّ إحداث الأنشطة المدرة للدخل سوف يستجيب للصعوبات المالية التي تعترض النساء ومن هذا المنطلق، فإنّ تعزيز قدرات المرأة الريفية على مزيد الإنتاج عن طريق توفير إطار لتعزيز القدرات ومحيط أفضل هو فعل ضروري للمساهمة في تمكينها الشامل، وفي محاربة الفقر وظاهرة ختان البنات والأمن الغذائي وللمحافظة على المحيط وتحسين عملية اندماج المرأة في الوسط الاقتصادي للمساهمة في التنمية المحلية.

إن مشاريع «كوثر» لتمكين الاقتصادي للمرأة ترمي أساسا إلى:

- تحسين مداخيل النساء عن طريق تطوير مسالك الإنتاج وتحويل المنتجات الفلاحية وتربية الماشية وغيرها من الأنشطة.
- تسهيل عملية الاندماج الاقتصادي للمرأة وترسيخها في محيطها عن طريق خلق أنشطة مدرة للمداخيل.
- تعزيز قدرات المرأة الريفية بخصوص: التقنيات الحديثة للإنتاج والتحويل والتعبئة والتغليف وتسويق المنتجات الفلاحية والصحة الإنجابية ومحو الأمية والتمكين وحقوق المرأة والتثقيف المالي ...
- حماية النساء والفتيات من العنف المسلط عليهن بما في ذلك عمليات الختان .
- خلق محيط اجتماعي ملائم لتمكين المرأة.

## **Notable presence of women journalists and consolidation of discriminatory practices**

Women journalists leading position compared with men in all traditional media. Their signatures appear at a rate of 61 in written press articles and as newscasters to the tune of 71 percent in the radio. The most significant presence of women was in the television where it reached the proportion of 89 percent. In contrast, this important presence has not translated into the level of news coverage, where according to the monitoring results, female journalists are present with higher proportion in the media coverage of social and legal affairs (55 percent) and celebrity news (22 percent).



## **Clear weakness of human rights and gender awareness**

Women journalists are still not aware of the importance of incorporating the rights and gender perspectives in their handling of the news. Indeed, the monitoring process showed that women journalists' interest remains weak when covering issues of concern to rights and gender, as it generally does not exceed 3 percent, while the rate for male Journalists was 14 percent.

Actually, men journalists take precedence in conducting reportage dealing with equality issues both in terms of reportage on the subject of women, or those of interest to the topics of family planning and economic issues. While this side is completely absent with women journalists when dealing with most of the topics with a slight reference to this side in topics related to religion.

## **Wasted opportunities**

Despite the richness, openness and reform initiatives that the media field has seen after the revolution as well as the widening of the margin of freedom of expression, it has been able, with respect to issues related to women and according to the results of the monitoring, to challenge the stereotypical image of women except in some cases in topics related to celebrity or science and health news.

In addition, no special attention to the issue of gender equality was noted in most of the published stories. The majority of topics has not sought to address the issue of equality between men and women which makes the ratio of wasted opportunities significant and covering topics related to traditional issues in which women used to occupy a privileged position, including education and child care. There are also issues related to daily life such as transport, religion and other topics where women could have had a position such as topics in which women are often excluded, including internal politics, governance, world events or protests and popular movements...

## **Priorities for action in the next phase**

The issue of women and / in the media was connected with numerous views and attitudes that emphasize that the media and those in charge of them, as well as the sector's professionals, men and women, have not yet made the necessary effort either in dealing with women's issues as required by facts or in taking into account the presence of women in all fields and therefore the need to provide opportunity to them to express their views about all events just like men and stand out in all the roles they actually undertake in life.

Women in Tunisia have not benefited of the new role of the media from the post-revolution period. Indeed, the media handling of various community issues has not been fair to both women and men and the media treatment was not successful in drawing the diversity at the level of the roles and status of various segments of society.

This is due to the lack of awareness of decision-makers in media institutions that the women's issue is not a sectional and occasional issue, but is at the core of political and social movement, as well as the failure of media content producers to discern the multiple manifestations of discrimination, particularly undeclared ones, which are not of great concern.

The media that accompanied the political and social transformations of a society after the revolution and the dynamism and mobility at the level of rights, independently of the status of women and their roles, confirms that corporate culture represents an insurmountable barrier standing in front of the processes of change.

Many studies indicate that even within institutions that provide fair initiatives and opportunities, the dominant culture remain steadfast and resists. Media institutions also reproduce the traditional division of role within the institution where men are at the top of the pyramid and women at its base. These are inevitably practices that affect media institutions in which the high number of females, in particular at the level of the editorial team, has not been reflected in the published content.

Faced with this situation, the media are encouraged to include training on gender mainstreaming in media work within the training programs that target their media staff and activate special sections on women's image within the editorial charter and push their media staff to respect and apply them. Organizations and research centers working in the field of women are, in turn, invited to show greater openness to the media and to work on the consolidation of co-operative relations and joint action with them.





not exceeding 23% and with 22% in social and legal issues, while this rate was 29% in science and health topics.

The Tunisian media also continued with their discriminatory practices against women. Indeed, the presence of men was overwhelming in most of the traditional media, compared with women whose presence did not exceed 16 percent in radio compared to 84 for men. In the written press, the rate of women's presence accounted for 20 percent versus 80 percent for men and this was almost the same in the television, where the rate of women's presence was 22% compared to 78 percent for men.

And if we take into account the geographical scope of the story, sources of information are still generally men at the national level by 80 percent; this is one of the indicators that have emerged as well as through the monitoring of 2009. At the local level, women are the source to the tune of only 19 percent, at the regional level by 24 percent and 17 percent globally.

Bearing in mind the monitoring results of the year 2009, these indicators have registered a decline except for the global dimension, where women were sources of global news in 2009, at 14 per cent. Women come as a main topic in the news by a total rate not exceeding 4 percent, with a primary presence by 27 percent as a topic in the news of interest to science and health.

Regarding delivering news, monitoring results indicate that female journalists are present with greater proportion in the news coverage of social and legal affairs (55 percent), while the presence of male journalists is concentrated in economic news (31 percent) and celebrity news (22 percent).

Women journalists occupied a leading position compared to men in all traditional media. Their signature appeared at a rate of 61 percent in written press articles, and as newscaster by 71 percent in radio stations. The most significant presence of women was in television where it reached the proportion of 89 percent.

Journalists, men and women, were more visible in general when delivering national and local news, while the presence of women journalists was more significant in the delivery of national news (65 percent vs. 33 percent for men) and less when dealing with the local news (26 percent vs. 49 percent for men).

With regard to international news, the presence of men was low (9 percent), while it was totally non-existent for women. It is noteworthy that the handling of global news has recorded a decline compared with the results of monitoring in 2009, where it was 86 percent for

men and 14 percent for women. This decline is explained by the importance that the media now attaches to national news after the January 14, 2011 revolution.

## News from the perspective of gender and stereotypes

The monitoring showed that women journalists deal with issues of concern to women as topics relatively less than men with a rate of 7 percent compared to 8 percent for male journalists. This will be reversed when women journalists deal with men as topics, where the ratio is 5 percent, while this percentage is less when men journalists dealing with men as topics where the ratio is 2 percent.

Regarding reportage, journalists, whether they are women or men, the percentage was equal (7 percent) in terms of highlighting women as main topic.

The monitoring process also concluded that men journalists have precedence in terms of reportage dealing with equality issues where we find the proportion of 100 percent for reportage on the topic of women, while this ratio does not exceed 20 percent for women journalists.

Besides, men journalists focus on this aspect when conducting reportage dealing with the topics of family planning and to a lesser degree in economic issues while this is completely in-existent among women journalists when dealing with most of the topics with a slight hint to this aspect in topics related to religion.

With regard to issues related to stereotypes, it appeared that stories deal poorly with these aspects, as these aspects were mentioned only by a rate of 9% when it comes to news of interest to science and health, while this aspect was completely absent in economic news and crime and violence issues.

With respect to news challenging the stereotypical image, the most significant ratio in the monitoring results indicate that news that were prepared by female journalists do not challenge the stereotypical image, except for a rate of 10 percent related to celebrity news, while a rate of 20 percent of news produced by male journalists came to defy the stereotypical image and their content focused on science and health news.

## Key results:

The media monitoring conducted on March 25, 2015 showed that Tunisian media continued with their discriminatory practices against women, since the presence of men was overwhelming in most of the monitored media compared with women who saw their presence decline compared with the monitoring results for the year 2009 from 27 percent to a rate of 19 percent in traditional media and 23 percent in the electronic newspapers. Women are primarily as main topic in the news with a total rate not exceeding 4 percent, with a primary presence by 27 percent as a topic in news of interest to science and health.

# National report “Who Makes the News: Gender Inequality in the Media”



“CAWTAR” center held a meeting with the press on March 31<sup>th</sup> 2016 to present the results of its Tunisian national report on “Who Makes the News: Gender Inequality in the Media.”

The report was prepared in the framework of the Global Media Monitoring Project (GMMP) for the year 2015, with the participation of “CAWTAR” for the second consecutive time after the 2009 monitoring.

The Center presented the most important findings of the report and its recommendations, reviewing as well current and future programs in the field of strengthening the presence of women in the media. So what are the most important results of monitoring the presence of women and men in the media?

The media coverage in the Tunisian press has centered on events that followed the terrorist operation which targeted the Bardo Museum on March 18<sup>th</sup> 2015 and did not focus characteristically on the issue of women.

The monitoring day coincided with a number of other international and national events that took place in Tunisia.

The Tunisian press, particularly the written press, dedicated its issue dated March 25 to covering the Global March staged on the opening of the World Social Forum on March 24 which is held for the second year in Tunisia. This important march was attended by several international figures who came to express solidarity with Tunisia after the terrorist attacks.

Newspapers also dealt with the repercussions of the March 18<sup>th</sup> terrorist attack on Bardo Museum, one of the most famous cultural attractions in Tunisia and in the world.

Contrary to the results of the monitoring for the year 2009, where the attention of traditional media focused on political issues, in particular news related to government activity, the results of the 2015 monitoring of Tunisian traditional media showed that emphasis was laid on the topics of community and health (343 news), celebrities (143 news) and crime and violence (132 news). Regarding electronic newspapers, focus was on topics related to celebrities and community, health and political issues.

This shift in the concerns of the media in Tunisia reflects the developments witnessed by the media and political scene after the revolution. Indeed, the media tried to get closer to citizens’ concerns to overcome the rift that existed between citizens and the media that were confined to repeating

messages summed up in activities of political figures belonging to the political system then in place.

Regarding the media handling of the women’s issue, their presence has declined compared to the results of the 2009 monitoring, where it was 27% and fell during the monitoring process for the year 2015 to the rate of 19 percent in the traditional media and 23 percent in electronic newspapers.

Women’s presence in the political and economic issues remained poor,



## Rosanna Quagliariello

CIHEAM Bari

### ***What does CIHEAM Bari do to raise awareness about rural women's problems?***

The Center favors training, awareness raising and cooperation. Various activities aim at highlighting the role played by rural women in society and at raising public awareness about the importance of rural women in the economies of Mediterranean countries. We have built a research network establishing partnerships between national and international institutions including CAWTAR. We publish a newsletter nearly every quarter, that is then sent to hundreds of partners, experts, institutions, etc... the center also holds events that contribute to sensitizing public opinion about these issues that are not fully ignored but not sufficiently known.

### ***In the framework of the Ge.Mai.Sa project, what is the contribution of CIHEAM Bari?***

We studied this project with the Italian Ministry of Foreign Affairs and Italian Cooperation to determine the best

strategy that would enable us to reach out to most rural women and to have better results in a well-coordinated framework. We came to the conclusion that we have to operate in an institutional framework. First, institutions working to promote women should be able to operate in the best conditions. They should also be able to be in contact with different Mediterranean countries. So the role played by CIHEAM Bari Institute is to coordinate these activities, ensure good coordination and connect institutions and experts with each other. Overall, we support all different parties involved in this project.

### ***How do you see the future of rural women in Tunisia, especially with regard to your partnership with CAWTAR?***

Everything we do is to ensure a prosperous future for rural women. Work has to be done in spite of challenges and problems we face, but we have to look to the future with optimism. We are aware that we will be able to reach satisfactory results.

Yasmine Daoud

# Launching event for the first platform for rural women in the disadvantaged areas of Tunisia, Lebanon and Egypt

The Center of Arab Women for Training and Research (CAWTAR) in collaboration with CIHEAM Bari and the Italian Agency for Cooperation and Development announced the Ge.Mai.Sa platform launch

On June 14<sup>th</sup> 2016 a launching event was held in Tunis to present the official platform for the Ge.Mai.Sa project. “Enhancing Gender mainstreaming for Sustainable Rural Development and Food Security Actions”

CAWTAR’s executive director, Dr. Soukeina Bouraoui began with a speech about rural women issues in Tunisia, Lebanon and Egypt. Samira Marai, Minister for Women, Family and Children, spoke then about promoting women empowerment and capacity building at local level, her speech was followed by CIHEAM Bari and the Italian Agency for Cooperation and Development representatives (respectively Rosanna Quagliariello and Cristina Natoli) who stated that there are specific programs with chosen targets that enhance women’s role in poverty reduction and promoting gender mainstreaming actions in the field of food security and environment.

Representatives of the organizations and institutions organizing the project attended the event and discussed about the main topics of the project: Promoting specific programs with chosen targets for women empowerment and capacity building at local level and enhancing women’s role in poverty reduction by promoting gender mainstreaming actions in the field of food security and environment.

The online platform was presented in the event; this platform consists in the main source of information as it provides indexation retrieval in all types of contents (text, audio, image, video, etc.) concerning the rural women from the disadvantaged areas of Tunisia, Lebanon and Egypt.

Besides presenting the project, the main objectives of this platform will be documenting the activities (seminars, training sessions, workshops, etc.), publishing portraits of rural women, providing visitors with rich content and the latest news and events. Indeed, the online platform will also have an entry for every one of the three countries. These entries will contain information about Tunisia, Lebanon and Egypt, regular updates on the project activities, events documentation and a contact note for the experts involved.

The event also held a debate about promoting gender equality and women empowerment in disadvantaged areas.

To better understand the point of view of the various participating institutions, CAWTARYAT spoke respectively with representatives of the Italian Cooperation Agency for Development and CIHEAM Bari on the subjects and the problems of the rural woman in the Arab world:



## Christina Natoli

*Italian Cooperation Agency for Development*

***Do Arab women in rural areas suffer from double stigmatization? What does your institution do to raise awareness about this issue?***

The Italian Agency has been working for more than 20 years on supporting gender related initiatives in Tunisia, particularly in terms of legislative support with IGLO, an international organization based in Rome. Cooperation includes legal matters and initiatives launched by Italian NGOs to support rural women in the coastal and southern areas of Tunisia. We have also planned a program to support the fight against the school dropout phenomenon affecting children, a direct means to support rural women for their children to construct their future and do not have to leave school in an early stage, and also by supporting extra-school activities for children to remain within school premises and not hang out in streets.

***More specifically in the Ge.Mai.Sa Project, what is the added value of your partnership with CAWTAR?***

The Italian cooperation funded the program and assigned its management to CIHEAM in Bari, which is specialized in supporting the rural sector, more particularly women in this project.

***Being yourself a woman, what is your vision for the rural women’s future in the Arab World?***

I very often compare the situation in Tunisia and Arab countries in general with the situation in Italian rural areas, therefore I am optimistic with regard to the situation; economic development will improve in rural areas mainly for women.

Women are not vulnerable subjects, they are very strong! Their strength only needs to be recognized at the legislative, economic and social levels.



others, which form the basis upon which the 2030 agenda is built and the space within which it is realized. All of this constitutes a compass, standards and the comprehensive reference framework that explains the content of the agenda. It also directs our policies and our intervention

There are three critical principles that must be respected and adopted in the 2030 agenda approach, namely:

1. Integration, specifically the adoption of the complementary view to the agenda, goals and targets it contained and avoiding the fragmentary and sectoral approach.
2. National ownership and national leadership of the development process, through adjusting the global agenda to the national characteristics and priorities (regional and non-regional), and re-producing it in the shape of a national agenda/ plan to which the government and all national parties commit.
3. Inclusion through actual commitment to the principle of partnership, and ensuring the real and effective participation of all partners in the development process at various levels and in various stages.

If these guiding principles are not respected, we may fall in the error of repeating the fragmented approach which means that we will not succeed in transforming the global agenda into national agendas; we will also fail to achieve its goals and limit the roles that are supposed to be played by each side, especially the civil society, including research and thinking groups, journalists and academics.

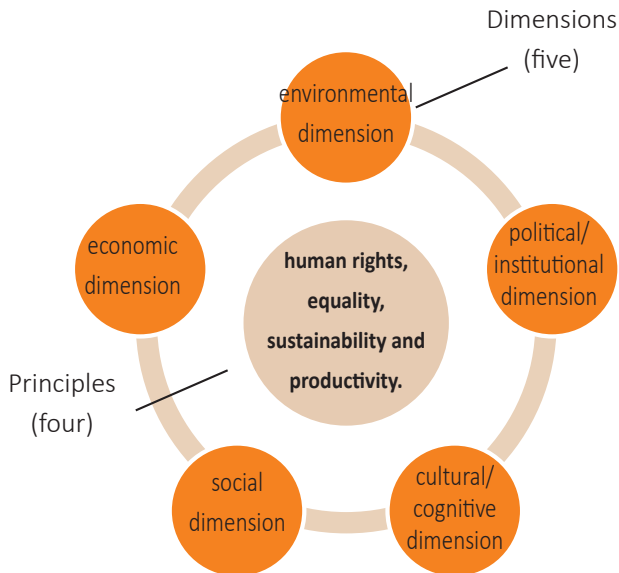
Beirut, July 18, 2016

## Sustainable Development Goals:

- Goal 1 :** End poverty in all its forms everywhere
- Goal 2 :** End hunger, achieve food security and improved nutrition and promote sustainable agriculture
- Goal 3 :** Ensure healthy lives and promote well-being for all at all ages
- Goal 4 :** Ensure inclusive and quality education for all and promote lifelong learning
- Goal 5 :** Achieve gender equality and empower all women and girls
- Goal 6 :** Ensure access to water and sanitation for all
- Goal 7 :** Ensure access to affordable, reliable, sustainable and modern energy for all
- Goal 8 :** Promote inclusive and sustainable economic growth, employment and decent work for all
- Goal 9 :** Build resilient infrastructure, promote sustainable industrialization and foster innovation
- Goal 10 :** Reduce inequality within and among countries
- Goal 11 :** Make cities inclusive, safe, resilient and sustainable
- Goal 12 :** Ensure sustainable consumption and production patterns
- Goal 13 :** Take urgent action to combat climate change and its impacts
- Goal 14 :** Conserve and sustainably use the oceans, seas and marine resources
- Goal 15 :** Sustainably manage forests, combat desertification, halt and reverse land degradation, halt biodiversity loss
- Goal 16 :** Promote just, peaceful and inclusive societies
- Goal 17 :** Revitalize the global partnership for sustainable development

The diagram below sums up this perception.

### Conceptual framework for sustainable human development (dimensional and principles)



### Between the MDGs and the 2030 Agenda

The Millennium Development Goals (2000 - 2015) represented a brief list of the global development priorities list, the most pressing at the time. It is limited compared to the 2030 Agenda for Sustainable Development. They were also formulated primarily from the perspective of the least developed countries in the world, which made a number of countries with average or high development levels consider that they are not concerned with them in practice.

As for the 2030 Agenda for Sustainable Development; it has been drafted from a different perspective. Indeed, there was an effort to make it more extensive and comprehensive in terms of content. Moreover, it was designed as a framework for development with a global and comprehensive dimension, in the sense that it is valid for all countries. Indeed, each country can find in it what suits its status and use it as a comprehensive framework for development planning. Therefore, it goes beyond the immediate priorities, to be more closely linked to the overall development process, as indicated earlier. This is an important point that should be kept in mind.

On the other hand, it is necessary to be aware that the document called 2030 agenda for sustainable development is a closely integrated document composed of four integral components which are the following:

- First, the declaration containing the shared vision, principles and references;
- Second, the identified development goals and targets;
- Third, the means of implementation and global partnership;
- Fourth, Monitoring and Review (the list of indicators designed to monitor the progress globally was adopted at end of March / March 2016 and became part of the agenda).

### Components of 2030 Agenda for Sustainable Development



We are drawing attention to this in order to avoid falling into the partition that marked the general context in dealing with the Millennium Development Goals. Indeed, there was a negligence of the Millennium Declaration and the roadmap towards the implementation of the Millennium Declaration and the list of goals and targets was dealt with as the Millennium development agenda between 2000 and 2015, independently from the other most important components. We will either probably fall into a similar error with the 2030 agenda or be limited to dealing with the list of 17 goals and 169 targets and that is a fatal error.

### What is our approach to the 2030 agenda?

One of the lessons learned from previous experience provides for working and seeking to avoid this omission and partition. The 2030 agenda is more comprehensive than the goals and targets of sustainable development, and the goals and targets of sustainable development are more comprehensive than the formula of their promotion. They must not be confused. We also should not forget the declaration and the guiding principles contained in the first part of the 2030 agenda, knowing that this section refers to other documents and reports, including the Addis Ababa Action Agenda, the Rio + 20 Action Plan, The Istanbul Program of Action for the Least Developed Countries, The Paris Strategy for Addressing Climate Change and The Beijing Platform for action, etc. As well as founding references, especially the overall human Rights system, the interrelationship between peace, security and development, the concept of human development and

# What is the 2030 Agenda for Sustainable Development ...

## Introduction:

World leaders, who gathered in the 70th session of the United Nations General Assembly on September 25 picked a motto for the development agenda for the next decade and a half; "Transforming our World.» That was not Random because the world today is facing great problems and risks that threaten humans and the earth al together.

Indeed, there is the challenge of climate change, which has topped the list of global priorities over the past years and still is. There is also the issue of keeping peace and security that has come up strongly since September 2001. It is today one of the most important issues in the world and is not a regional or local problem as it seems sometimes in some international discourse.

There is also the challenge of widespread poverty and inequality as the core of social-economic challenge that has strongly re-emerged after the crises of 2007 - 2008, and that persists through many manifestations, not least the challenge of migration from the south to the north, which is nothing but a product of the development gap between the two worlds, and the growing inequalities and disparities between and within countries and other issues.

Here, too, we find that some of the global discourse that ignores this problem or tries to restrict it to certain countries runs the risk of committing a fatal mistake because it does not see not recognize the cosmic linkage between crises that moves from one country to another and re-occures from a decade to another, and does not provide a remedy to them.

The Global Development Plan and Transforming our World is facing this three-cornered challenge: peace and security - poverty and inequality - climate change, and any omission of any of the three sides will have negative effects and implications for the future of the whole world.

## 2030 Agenda within the framework of the development paradigm

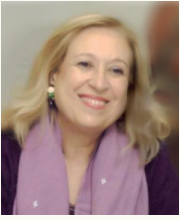
The work on the preparation of the 2030 Agenda for Sustainable Development was coupled with a review of the concept of development itself in a move to develop a clear paradigm of human development, and provide a more advanced vision of its principles and components.

In this context, the reports of the preparatory committees and the reports submitted by the Secretary-General of the United Nations contained ideas that modernize the concept of sustainable human development and closely link it with the Development Agenda for the coming years. We believe that this is necessary and useful, and has a positive impact on how to understand the 2030 Agenda for Sustainable Development, and the way to adapt it, in accordance with the national characteristics, and its optimized implementation in partnership with all development parties, including the civil society.

We understand this interdependence through the following elements:

- To avoid any confusion, we read the term sustainable development as synonymous with the term sustainable human development, which includes all the dimensions of the development process and is not limited to only one.
- We consider five dimensions (or components) of development: the economic dimension, the environmental dimension, the social dimension, the political/institutional dimension and the cultural / cognitive dimension which are equally important dimensions.
- We consider that the principles that govern the concept of development are the following four: equality (or justice), human rights, sustainability, and productivity / effectiveness.

## 2030 Agenda for Sustainable Development at the core of CAWTAR's work



Dr. Soukeina Bouraoui  
Executive Director

The United Nations officially launched on January 1, 2016 the 2030 Agenda for Sustainable Development which was unanimously adopted by the international community. The agenda included 17 ambitious goals and 169 targets in order to eradicate poverty, combat inequality, eliminate all forms of violence and infringement of rights, achieve comprehensive development that does not exclude anyone, address climate change and ensure the rights of future generations, etc.

The Agenda has emphasized that the upstream planning approach is no longer valid after it proved its limits, and that the ultimate goal of development remains a «change» for the better, changing people's capabilities and their standard of living, and change in frameworks and circumstances surrounding them, and in the conditions of the earth and the way to deal with them and with their elements and also the change in the methods of work and implementation and materialization of objectives.

For this reason, choice has been made on a motto that embraces the concept of change, "Transforming our World: 2030 Agenda for Sustainable Development" by integrating the three dimensions of sustainable development: social, economic and environmental as well as important aspects related to peace and justice and effective institutions.

Never before had a work program or a global plan enjoyed as much global consultation as the 2030 Agenda for Sustainable Development did Governments, experts, civil society, the United Nations system and many international systems and business sectors contributed to this unprecedented consultation.

What has been achieved in the Arab region over the past two decades is significant and reflects significant progress in several areas.

However, this progress was below expectations in many countries and situations and unfair between countries and even within them keeping million of people outside the desired development scale and letting others suffer from the impact of war, conflicts, insecurity, extremism and terrorism, In addition to the situation of the most vulnerable and fragile groups, including people with disabilities, women, children and the elderly in many countries.

Logic and objectivity require meeting those challenges, and dealing with them through different and innovative approaches and methodologies, including

adopting the approach of partnership between all potential stakeholders and those interested and seriously committed to it.

The scope of the new Agenda and its ambition require the contribution of all potential development actors and within a participatory approach, especially civil society organizations, national parliaments and academic and media institutions, at both regional and national levels.

Indeed, civil society and the media in the Arab region have experienced in recent years a major development in terms of quantity and quality.

They effectively impacted on changing a number of conditions in some countries and contributed and still do to shaping an influential public opinion and in drafting a set of standards and methods of dealing with official institutions and issues.

They are, therefore, the driving force whose energies can be build on for positive change and human advancement and contribute to the achievement of sustainable development in partnership with various actors and development partners and in responsible freedom and integration.

To day, the Arab region is dealing with complex problems. Some of its countries are facing suffocating crises that turn out to be dangerous in many cases, such as insecurity, armed conflict and terrorism.

This Arab situation makes partnership with civil society and the media sector a possible solution or even the best one to maintain the developmental dynamics nationally and regionally and work to improve the comprehensive and sustainable development indicators for all and achieve real change in the living conditions of people.

Actually, civil society and the media are more empowered than others to conduct them because of their proximity to people and their knowledge of the specific elements of their attitudes and behavior.

In coping with the millennium development goals, strengthening the capacity of civil society organizations and taking into account its work accumulated over many years in the framework of the Arab network for Gender and Development, «@NGED,» "CAWTAR" has continuously sought to entrench this path and build on it by working to contribute to the achievement of the goals of the 2030 Agenda for Sustainable Development.

Hence, the center will soon kick off the implementation of a new project themed «The Role of Civil Society and The media in achieving the Goals of the 2030 Agenda for Sustainable Development», in order to

prepare components of civil society and the media in the Arab countries and develop their abilities, so that their contribution would be active and prominent in achieving the objectives of the development agenda and making the positive change expected and to which all countries of the region and the world have committed.

It is a project supported by the Arab Gulf Program for Development «AGFUND» that will provide these target groups over two years with mechanisms to monitor states' commitments, assess the progress of implementation and support the sustainable development goals.



كوثريات عدد 61 - جوان/يونيو - 2016  
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية  
للتدريب والبحوث كوثر

Edited by the Center of Arab  
Women for Training and Research  
Cawtaryat 61 - 2016

- المديرة التنفيذية لكوثر : د. سكينه بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجبري
- رئيسة التحرير : نجية الحمروني
- فريق التحرير : لبنى النجار
- ياسمين الشاوش
- مساهمة من : أحمد عبد الناظر - تونس
- أديب نعمة - لبنان

الأراء الواردة في المقالات المفضلة تعبر عن الرأي  
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily  
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT  
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord  
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS  
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002  
cawtar@cawtar.org  
www.cawtar.org

<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>  
<https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw>  
[https://twitter.com/CAWTAR\\_NGO](https://twitter.com/CAWTAR_NGO)